

المقولات

[النص 1] ابن سينا، الشفاء، السماع الطبيعي، الجزء الأول، ص. 135.2

[ضعف التلازم للمنهج الكلاسيكي]

وأما نحن فإننا لا نتشدد كل التشدد في حفظ القانون المشهور من أن الأجناس عشرة، وأن كل واحد منها حقيقي الجنسية ولا شيء خارج منها.

[النص 2] ابن سينا، المختصر الأوسط، المقولات، ص. 331. 2-21

[المقولات العشر كجنس عالي]

ما يقال بغير تأليف فلا يدخله الصدق والكذب لأنه ليس فيه إيجاب ولا سلب ولا حكم لأن كل حكم فبشيء على شيء وذلك تأليف. واللاتي تقال بلا تأليف فمعانيها تقع في أحد الأجناس العالية العشرة التي هي الجوهر والكم والكيف والمضاف والأين ومتى والملك والوضع وأن يفعل وأن ينفعل. وهذه عشرة أجناس سنفصل القول في كل واحد منها تفصيلاً. ولا نشغل بإثبات أنه لا أقل منها ولا أكثر فإن ذلك ممّا لا يمكن. وكل ما قيل فيه فهو تكلف وليس شيئاً ضرورياً.

[الوجود والعرض ليست أجناساً عالية]

ولكن نقول إن الموجود لا يعمّ العشرة عموم الجنس ولا العرض يعمّ التسعة عموم الجنس لأن من شرط الجنس عند الجميع أن يكون ذاتياً أو عند الأكثر أن يكون متواطئاً متساوي الحمل على جزئياته. والمعنيان معدومان جميعاً في الموجود والعرض.

وذلك لأننا لسنا إذا فهمنا معنى شيء وحده فهمنا أنه موجود أو غير موجود. فإننا نعرف ما المثلث القائم للزاوية فما كان جنساً له أو فصلاً ذاتياً لم يمكن أن لا نعرف ذلك له مثل المثلث المطلق والشكل والكيفية. وأما الموجود فيحتاج أن نبرهن عليه. فالموجود لازم لا مقوم للماهية. وكذلك فإننا نعرف البياض والحرارة فنعرف ضرورةً أنهما كيفيتان ويشكل علينا أنهما عرضان ما لم نبرهن. والعرض لازم للتسعة لا ذاتي، وكذلك لا نعرف ذواتها بل نعرف نسبتها إلى الموضوع وذواتها أولاً في العقل ثم تنسب إلى الموضوع. فقد بان أنه لا الموجود ولا العرض بذاتيين.

ولا أيضاً أهما بمتواطئين. فإن الموجود يقع أولاً على الجوهر ثم على الكيف والكم وسائر ذلك على ترتيب معلوم. وكذلك العرض فإن الكم قبل الأين وقبل متى والكيف قبل الكم عند قوم والكم قبل الكيف عند قوم. فقد بان أنه لا الموجود ولا العرض بجنسين.

[النص 3] ابن سينا، الشفاء، المنطق، المقولات، ص. 4.10-5.18

[المنطقي يحتاج لمعرفة المعارف الخمسة، لا المقولات العشر]

فمعرفة هذه المفردات الخمسة نافعة في القياسات؛ ومنفعتها في الحدود والرسوم أظهر: فإن الحدود من الأجناس والفصول؛ والرسوم من الأجناس والخواص والأعراض، وهي في أكثر الأمر للأنواع.

فتقديم تعرّف هذه الأحوال اللاحقة للألفاظ المفردة قبل الشروع في معرفة المركبات تقديم إما ضروري وإما كالضروري.

وللألفاظ المفردة أحوال أخرى وهي دلالاتها على الأمور الموجودة أحد الوجودين اللذين يتأهما حين عرفنا موضوع المنطق. ولا ضرورة البتة إلى معرفة تلك، أعني في أن نتعلم صناعة المنطق، ولا شبه ضرورة، لا من جهة حال دلالاتها على الأشخاص الجزئية؛ فإن ذلك مما لا ينتفع به في شيء من العلوم أصلاً، فضلاً عن المنطق، ولا من جهة حال دلالاتها على الأنواع؛ لأن هذا أمر لم يعن به أحد في صناعة المنطق، وتمت صناعة المنطق دون ذلك، ولا من جهة حال دلالاتها على الأجناس العالية، التي جرت العادة بتسميتها مقولات. وإفراد كتاب في فاتحة علم المنطق لأجلها الذي يسمى قاطيغورياس؛ فإن المتعلم للمنطق، إذا انتقل بعد معرفته بما عرفنا من أحوال الألفاظ المفردة، وعرف الاسم والكلمة، أمكن أن ينتقل إلى تعلم القضايا واقسامها، والقياسات والتحديدات وأصنافها، ومواد القياسات والحدود البرهانية وغير البرهانية وأجناسها وأنواعها، وإن لم يخطر بباله أن ههنا مقولات عشرا، وأنها هي التي تدل عليها أنفسها أو على ما يدخل فيها بالألفاظ المقدره.

ولا يعرض من إغفال ذلك خلل يُعتد به؛ ولا إن ظن أحد أنّ هذه المقولات أكثر عدداً أو أقل عدداً دخله من ذلك وهنّ في المنطق؛ وليس أن يعلم أنه هل هذه الأمور توصف بالجنسية أوجب عليه من أن يعلم أنه هل أمور أخرى توصف بالنوعية، بل معرفة هذه. أما من جهة كيفية الوجود، فالى الفلسفة الأولى؛ ومعرفتها من جهة تصور النفس لها، فالى حد من العلم الطبيعي يصاقب الفلسفة الأولى؛ ومعرفة أنها تستحق ألفاظاً توقع عليها، فالى صناعة اللغويين.

ومعرفة أن الألفاظ المفردة تقع على شيء منها، من غير تعيين الألفاظ التي تقع عليها، هي كمعرفة أن الأمور الموجود لها ألفاظ مفردة موضوعة بالفعل أو في القوة. وليس أن يعرف المنطقي، من حيث هو منطقي، ذلك فيها أولى من معرفة ذلك في غيرها؛ فإنه ليس يلزمه، من حيث هو منطقي، أن يشتغل بأن يعرف أن الألفاظ المفردة موضوعة لصنف من الأمور، وهو الكليات العامة، دون أن يعرف ذلك في صنف من الأمور، وهي الكليات الخاصة. نعم ههنا شيء واحد وهو أن المتعلم قد ينتفع بهذا التلقين انتفاعاً من وجه، وهو أن تحصل له إحاطة ما بالأمور، ويقدر على إيراد الأمثلة.

[النص 4] ابن سينا، الشفاء، المنطق، المقولات، ص. 6.12-7.7

[لا يمكن تقرير المقولات العشر في علم المنطق]

ويجب أن تعلم أن كلّ ما يحاولون به إثبات العدد لهذه العشرة، وأنه لا علم لها، وأنه لا تداخل فيها، وأن لكل واحد منها خاصية كذا، وأن تسعة منها مخالفة للواحد الأول في أنه جوهر وهي أعراض، وما أشبه ذلك فإنها بيانات مجتلبة من صناعات أخرى ومقصر فيها كل التقصير. إذ لا سبيل إلى معرفة ذلك إلا بالاستقصاء؛ ولا سبيل إلى الاستقصاء إلا بعد الوصول إلى درجة العلم الذي يسمى فلسفة أولى.

فيجب أن تتحقق أن الغرض في هذا الكتاب هو أن تعتقد أن أموراً عشرة هي أجناس عالية تحوي الموجودات، وعليها تقع الألفاظ المفردة اعتقاداً موضوعاً مسلماً، وأن تعلم أن واحداً

منها جوهرٌ وأن التسعة الباقية أعراض، من غير أن يبرهن لك أن التسعة أعراض، بل يجب أن تقبله قبولاً.

فلا سبيل إلى أن نبرهن لك الآن أن الكيفيات والكميات أعراضٌ من غير أن نبرهن لك ضرورة ذلك العدد، بل تقبله قبولاً، ومن غير أن نبرهن لك أن كل واحدٍ منها جنس بالحقيقة، لا لفظ مشكك، ولا دال على لازم غير مقوم. فلا سبيل لك، في ابتداء التعليم، أن تعلم مثلاً أن الكيفية تقع على الأنواع التي تحتها وقوع الجنس، وأنها ليست اسمًا مشتركًا أو مشككًا أو متواطئًا، ولكنه مقوم لماهية ما تحته؛ وكذلك الكمية. ومن اتشغل بذلك في هذا الكتاب فقد تكلف ما لا يفي به وسعه. وكذا حال الخواص التي تذكر، فإنها إنما تذكر ذكرًا.

[النص 5] ابن سينا، الشفاء، المنطق، المقولات، ص 8. 10-15 [الرد على وضع المقولات في مقدمة المتون المنطقية]

وأما نحن فنقول ما قلناه ثم نتبع منهاج القوم وعاداتهم، شئنا أو أبينا، ونقول: إن هذا الكتاب وتقديمه، مع أنه ليس بكثير النفع؛ فإنه ربما ضرر في بادئ الأمر؛ فما أكثر من شاهده قد تشوشت نفسه بسبب قراءته هذا الكتاب، حتى تخيل منه أمورًا لا سبيل إلى تحققها على كنهها في هذا الكتاب، فانعقدت له خيالات مصروفة عن الحقيق، وانبتت له عليها مذاهبٌ وآراء دنست بذلك نفسه، وانسطر في لوح عقله ما لا ينمحي بانسطار غيره، وإذا خالطه شَوْشَةٌ.

[النص 6] ابن سينا، الإشارات، ص 39.9-40.7 [حد المنطق دون الرجوع إلى المقولات]

فالمنطق علم يتعلّم فيه ضروب الانتقالات من أمور حاصلة في ذهن الإنسان إلى أمور مستحصلة، وأحوال تلك الأمور. وعدد أصناف ما ترتب الانتقال فيه وهياتة جاريان على الاستقامة، وأصناف ما ليس كذلك.

إشارة:

وكل تحقيق يتعلق بترتيب الأشياء حتى يتأدى منها إلى غيرها، بل بكل تأليف؛ فذلك التحقيق يحوج إلى تعرّف المفردات التي يقع فيها الترتيب والتأليف، لا من كلّ وجه، بل من الوجه الذي لأجله يصلح أن يقعا فيها.

ولذلك ما يحوج المنطقي إلى أن يراعي أحوالاً من أحوال المعاني المفردة، ثم ينتقل منها إلى مراعاة أحوال التأليف.

[النص 7] ابن سينا، دانشنام، ص 28.5-31.3 [الأعراض التسعة من المقولات، ثلاثة منها نسبية]

بس عرض دو كونه بود:

يكي آنكه صورت بستن تو اورا حاجت نيفكند بآنكه بهيجگونه بچيزى جز جوهر وى وبيرون از جوهر وى نگاه كنى. وديگر آنست كه چاره نيست ترا اندر تصوّر كردن وى كه بچيزى بيرون نگاه كنى، و قسم بيشين دو گونه است: يكي آنكه جوهر را بسبب وى اندازه برافتد و قسمت بود وكمى وبيشى بود، و اين را چندي خوانند وبتازى كميت. ويكي آنكه نه چنين بود، بلكه وى حالى بود اندر جوهر كه تصوّر وى حاجت نيارد چچيزى بيرون نگریدن، ونه ورا بسبب وى قسمت بود و اين را حگونگى خوانند و بتازى كيفيت. مثال كميت: شمار، ودرازنا، وبهنا، وستبرا، وزمان؛ ومثال بخودى خود وى اندرست وليكن اورا [...] ...

[النص 8] ابن سينا، الشفا، المنطق، المقولات، ص 18. 6-13 [قسمة أخرى للصفات]

وبعد ذلك فاعلم أن صفات الأمور على أقسام: لأنه إما أن يكون الموصوف قد استقر ذاته معنى قائما، ثم إن الصفة التي يوصف بها تلحقه خارجة عنه لحوق عارض أو لازم؛ وإما أن يكون الموصوف أخذ بحيث قد استقر ذاته، لكن الصفة التي يوصف بها ليست تلحق لحوق أمر خارج بل هو جزء من قوامه؛ وإما أن يكون أخذ بحيث لا يكون قد استقر ذاته بعد، والصفة تلحقه لتقرر ذاته وليست جزءا من ذاته؛ وإما أن يكون أخذ بحيث لا يكون قد استقر ذاته بعد، والصفة ليست تلحقه من خارج، بل هو جزء من وجوده؛ وإما أن لا يكون قد استقر ذاته، والصفة تلحقه لا لنفس ذاته، بل لحوق لازم لما يقرره أو عارض له أول.

[النص 9] السهروردي، التلويحات، ص. 183. 14-17 [المكانية المرجعية للمقولات]

سؤال: خالفت المعلم الأول والجمهور؟
جواب: أما المقولات فليست مأخوذة عن المعلم بل عن شخص فيثاغوري يقال له أرخوطس وليس له برهان على الحصر في العشرة؛ والبرهان هو الذي نتبع.

[النص 10] السهروردي، مشارع، الإلهيات، ص. 278. 14 – 279.8 [تقسيم خماسي للمقولات إلى جوهر وأربعة أنواع من الهيئات]

فإن الماهية التي هي وراء الوجود إما أن تكون جوهرًا أو تكون غير جوهر، وما ليس بجوهر نُسّميه ههنا هيئة، وكل هيئة إما أن يتصور ثباتها أو لا يتصور ثباتها. فإن لم يتصور ثباتها فهي الحركة، وإن تصور ثباتها: فإما أن تُعقل دون القياس إلى غيرها أو تُعقل دون القياس إلى غيرها، والتي لا تُعقل دون القياس إلى غيرها هي الإضافة، وما يُعقل دون القياس إلى غيره إما أن يوجب لذاته المساواة – أو التفاوت والتجزئ – أو لا يوجب. فإن أوجب ذلك فهو الكم، وإن لم

يوجب فهو الكيف. فالكيف قد وقع في آخر التقسيم وله مميزات عن كل واحدٍ من أطراف التقسيم. فهو من حيث هو هيئة امتاز عن الجوهر، ومن حيث إنها قارة امتاز عن الحركة، ومن حيث إنه لا يحتاج في تصوره إلى تصور أمر خارج عنه وعن موضوعه امتاز عن الإضافة. ومن حيث إنه لا يحوج إلى اعتبار تجزؤ امتاز عن الكم. واشتمل على تعريفه على جميع أمور تفضله عن المشاركات الأربعة. فهذا هو الحصر في الخمسة.

[النص 11] السهروردي، حكمة الإشراق، ص. 61.13 – 62.2 [الجوهر مقابل الهيئة]

هي أن كل شيء له وجود في خارج الذهن، فإما أن يكون حالاً في غيره شائعاً فيه بالكلية ونسميه "الهيئة"، أو ليس حالاً في غيره على سبيل الشيوخ بالكلية ونسميه "جوهرًا". ولا يحتاج في تعريف الهيئة إلى التقييد بقولنا "لا كجزء منه" فإن الجزء لا يشيع في الكل. وأما اللونية والجوهرية ادعى أنه إذا كان لا شيء من ج ب بالضرورة، فإنه ينعكس بالضرورة ليس بعض ب ج – وإلا كل ب ج – فنفرض الموصوف بالجيمية من الباء أنه د على ما عرفت.

[النص 12] السهروردي، مشاريع، الإلهيات، ص. 11-220.8 [الجوهر مقابل العرض، الركيزة مقابل الموضوع]

وكان الأولون في اصطلاحهم الجوهر هو الموجود لا في محل والعرض هو الموجود في محل، ومن عهد أرسطو خصصوا اسم الجوهر بالموجود – الذي وجوده غير ماهيته – الذي لا يكون في موضوع، والعرض بالموجود في موضوع، ويُعنى بالموضوع المحل المستغنى في قوامه عن حاله من حيث هو كذا.

[النص 13] السهروردي، مقاومات، الإلهيات، ص. 16-129.6 [لركيزة مقابل الموضوع]

اصطلاح المشاؤون بالجوهر على "الموجود لا في الموضوع"، ومن قبلهم على "الموجود لا في محل"، فالأولون: ما ليس له محل مستغن عنه يسمونه الجوهر سواء لم يكن له محل أو كان محلّه غير مستغن عنه، والأولون يعتبرون بالقوام الغير المقننر إلى المحل، والجوهر لفظ اصطلاحي ولا منازعة في الاصطلاحات، غير أن الأقدمين يقولون لهم: اختلف اعتبار "الكون لا في الموضوع" في الصورة والجوهر "القايم لا في محل"، فإن الصورة كونها "لا في الموضوع" لافتقا المحل إليها، وكون القايم "لا في محل" ليس لافتقار المحل إليه، بل لا محل له وهو جوهر، وإن لم يفتقر إليه جوهر فيكون الضابط "الكون لا في موضوع" إما سلب المحل أو سلب المحل المستغنى لا لسلب المحل بل لسلب الاستغناء، فاختلف الاعتبار.

[النص 14] السهروردي، مشاريع، المنطق، ص. 47.4-48.1 [وجهة نظر أرسطو للتقسيم الرباعي في المقولات 2]

وهنا بحث مشهور ليس فيه كثير طائل، وهو أنك قد علمت أنّ الموضوع يذكر ويراد به المحل المستغني في قوامه عن حاله بالنسبة إليه، والعرض هو الموجود في موضوع، والجوهر هو الموجود لا في موضوع. فالموضوع بالمعنى الأوّل ينسب إليه بـ"على" وهذا بـ"في".

فالماهيات على أربعة أقسام:

منها ما هو غير موجود في موضوع ولا مقول على موضوع كالجوهر المشار إليه الجزئي، فإنّه ليس في موضوع لجوهريته، ولا مقول على موضوع لجزئيته، إذ لا محمول جزئي على ما سبق.

ومنها المنسوب بكليهما كالأعراض الكلية مثل "اللونية" فإنّها تنسب إلى جزئياتها التي تجعل لها موضوعاً بـ"على" وتنسب إلى محالها بـ"في".

ومنها ما تنسب بـ"في" دون "على" كالعرض الجزئي، فإنّه لا يحمل ولكن هو في المحلّ، فالأول لجزئيته والثاني لعرضيته.

ومنها المنسوب بـ"على" دون "في" كالجوهر يحمل لكليته، ولا ينسب بـ"في" إلى موضوع لجوهريته.

[النص 15] السهروردي، مشارع، الإلهيات، ص. 278. 5-12

[خلاف لحصر الساوي للمقولات الأربعة: ضرورة إبقاء الحركة في القائمة]

ولمّا حصرنا المقولات المشهورة في كتاب التلويحات في خمسة وجدنا بعد ذلك في موضع لصاحب البصائر عمر بن سهلان الساوي حصرها في أربعة: في الجوهر والكم والكيف والنسبة، وإذا اعتبرت هذا الحصر الذي ذكره لا تجده صحيحاً، فإن الحركة لم تدخل تحت الجوهر لأنها عرض، ولا تحت الكم: فإن الحركة ليست نفس الكم، وإن كان لها تقدر ولا يلزم من كون الشيء متقدراً كونه كمّاً بذاته. وليست كيفاً: فإن الكيفية هيئة قارة، ولا النسبة وإن كان يُعرض لها نسبة إلى المحل كمّاً لسائر الأعراض، وليس إذا كان الشيء يُعرض له نسبةً يكون نفس النسبة. فالأقرب لمن يريد أن يثبت المقولات حصرها في خمسة: الجوهر والكيف والكم والإضافة والحركة.

[النص 16] السهروردي، التلويحات، ص. 183. 8-11

[إرجاع الأين تحت النسبة]

فإنه إذا كان الجسم في المكان لم يحصل له هيئة إلا الإضافة إليه وهي إضافة خاصة؛ وكونه فيه ليس وجوداً له بل وجوداً إضافةً؛ فإذا كانت الإضافة ذاتيةً للكل، وكلّ ذاتي عام إمّا جنسٌ أو جزءٌ جنسٍ، فالإضافة تعم هذه الأشياء، فليست بأجناس عامة.

[النص 17] السهروردي، مشارع، الإلهيات، ص. 283. 2-7

[إرجاع أن يفعل وأن يفعل إلى الحركة]
فإن الذي هو في "أن يفعل" ليس كونه في "أن يفعل" هو ذاته، ولا يقال له إنه في "أن يفعل"
باعتبار الهيئة قارة، فلا بد وأن يؤخذ في معنى "أن يفعل" نسبة له إلى أمرٍ يحصل عنه في
غيره غير قار الذات وهو الحركة، فالحركة داخلة في معنى "أن يفعل".

[النص 18] السهروردي، التلويحات، ص. 178. 12-19
[المقولات التي تقع فيها الحركة والنسبة]

وكل موجود في الموضوع إما أن يتصور ثباته، أو لا يتصور أصلاً؛ وهذا هو "الحركة"،
كانت في الكيف أو في الكم أو الوضع أو المكان؛ وقد سبق تعريفه.
وما يتصور ثباته، فإما أن تُعقل ماهيته دون القياس إلى غيرها، أو تُعقل إلا بالقياس إلى
غيرها؛ وهذه هي "الإضافة"، كالأبوة والبنوة، لا الأب والإبن؛ فإن لكلٍ منهما وجوداً جوهرياً.
ثم ربما تلحقه الإضافة بعد حين كالأب، وإن كان يسمى "المضاف الغير البسيط" - وكالمعلوم
والعلم، فإن "المعلوم" ماهية ذاته تتحقق دون الإضافة، ولكن لا من حيث كونها معلوماً.

[النص 19] الرازي، شرح عيون الحكمة، الجزء الأول، ص. 95.5-96.2
[المقولات لا تنتمي لعلم للمنطق]

اعلم: أن الحق أن هذا الكتاب لا تعلق له بالمنطق البتة. وإنما هو أحد أبواب العلم الإلهي، إلا
أن "الشيخ" لما وافق المتقدمين، وأورد هذا الباب في هذا العلم، فنحن أيضاً نفسر.
اعلم: أنني أرى الصواب أن أذكر كلاماً عليماً ملخصاً في هذا الباب، وإذا تمتته فحينئذ أرجع
إلى حكاية كلام "الشيخ" وأشتغل بتفسيره.

[النص 20] الرازي، شرح الإشارات، الجزء الأول، ص. 18. 1-13
[عدم فائدة المقولات في علم للمنطق]

قوله: "وأحوال تلك الأمور"، فاعلم أن تلك الأمور هي الماهيات الحاضرة في الذهن، وهي
غير مستعدة من كل الوجوه لإفادة العلم بالمجهول، بل ذلك الاستعداد لأجل عوارض تعرض
لها وهي في الذهن مثل المحمولية والموضوعية والجنسية والفصلية والذاتية والعرضية، فإن
الماهيات بحسب كونها أجناساً وفصولاً تستعد لأن تجعل أجزاء للحدود، وبما يعرض لها من
المحمولية والموضوعية تستعد لأن تجعل أجزاء للحجج. فظهر الفرق بين الأمور التي عنها
الانتقالات وبين نفس الانتقالات وبين تلك الجهات التي لتلك الأمور التي بحسبها تستعد لتلك
الانتقالات.

فأما تعليم حقائق تلك الأمور ففي كتاب قاطيغورياس، وأما تعليم الجهات التي باعتبارها
تستعد تلك الأمور لوقوع الانتقالات فيها ففي كتاب إيساغوجي، وأما تعليم أصناف الانتقالات
ففي كتاب اثولوجيا الأولى والثانية. ولما كان الشيخ يعتقد أن كتاب قاطيغورياس ليس من
المنطق لا جرم ذكر أن المنطق يبحث عن الانتقالات وعن أحوال الأمور التي عنها
الانتقالات، ولم يذكر أن المنطق يبحث عن تلك الأمور التي فيها تلك الأحوال.

[النص 21] الرازي، شرح الإشارات، الجزء الأول، ص. 20. 14-2

[ابن سينا كان على حق في إخراج المقولات من المنطق: يتوافق مع أسئلة ميتافيزيقية] قال: "لا من كل وجه، بل من الوجه الذي لأجله يصلح أن يقعا فيها"، أقول: الباني يجب عليه البحث عن المفردات التي يتخذ منها البيت وهو الخشب واللبن والحجر من حيث إنها مستعدة لقبول الصورة البيانية لا من جميع جهاتها، فإنه لا يجب عليه من حيث هو بناء أن يعرف أن اللبن هل هو مركب من الأجزاء التي لا يتجزئ أم لا؟ وهل هو مركب من الهولوى والصورة؟ وإذا عرفت ذلك فاعلم أن الذين يجعلون كتاب المقولات من المنطق يحتجون بأن المنطق يبحث عن تركيب المفردات عن جهة مخصوصة؛ فلا بد من تعرف تلك المفردات وهي الأجناس العالية. لكن الشيخ يبطل ذلك بأن الباحث عن التركيب يجب أن يتكون باحثاً عن الجهات المستعدة لقبول التأليف، وذلك ههنا هو البحث عن جنسياتها وفصليتها وذاتيتها وعرضيتها وموضوعيتها ومحموليتها. فأما البحث عن حقائق تلك الأمور وطبائعها وكيفية انقسامها إلى أنواعها وعن خواصها، فذلك خارج عن المنطق، بل لا ينتفع المنطقي بذلك أصلاً إلا من حيث إنه يقوى على إيراد الأمثلة الكثيرة في كل باب. وذلك أيضاً مما لا يتوقف على تعلم كتاب المقولات.

[النص 22] الرازي، المباحث، الجزء الأول، ص. 272.3- 273.10

[تصنيف المقولات، استناداً على كتاب الشفاء لابن سينا]

البحث الثالث في أنه لا مقولة خارجة عن هذه العشر واحتج الشيخ على ذلك بأن قال إنا بينا انحصار الممكنات في الجواهر والأعراض. فإذا بينا انحصار الأعراض في التسع الباقية فقد حصل المطلوب. و الذي يدل عليه هو أن العرض إما أن يحتاج تصويره إلى تصور شيء خارج عن موضوعه أو لا يحتاج. فإن كان لا يحتاج، فأما أن يكون حصوله بسبب حصول نسبة بين أجزائه أو لا يكون كذلك. فالأول هو "الوضع"، والثاني لا يخلو إما أن يوجب ذلك العرض استعداد قبول الانقسام أو لا يوجب. فالأول هو "الكَم" والثاني هو "الكَيْف". فإنا لا نعنى بالكيف إلا العرض الذي لا يحتاج تصويره إلى تصور شيء خارج عن موضوعه ولا يقتضى وقوع نسبة ولا قسمة في حامله. وأما العرض الذي يحتاج تصويره إلى تصور شيء خارج عن موضوعه فلا بد و ان تكون له نسبة إلى ذلك الخارج. فتلك النسبة إما أن تكون بحيث تكون لذلك الخارج أيضاً نسبة إليه وهذا هو "المُضاف" وإما أن تكون النسبة لا تقتضى ذلك فنقول تلك النسبة إما أن تكون إلى الجواهر وإما إلى الأعراض لا جائز أن تكون إلى الجواهر فإنها لا نفسها لا تستحق أن يجعل لها أو إليها نسبة، بل إنما تستحق لأمرٍ و أحوالٍ تختص بها. فإذا تلك النسبة إنما تكون إلى الأعراض فتلك الأعراض إما أن تكون من أعراض النسب أو لا تكون. فإن كانت، كانت النسبة بالحقيقة إلى الأعراض الغير النسبية. فإن النسبة إلى النسبة تتأدى في آخرها إلى شيء غير نسبي حتى لا تتسلسل، فتكون النسبة بالحقيقة إنما هي إلى أعراض غير نسبية. فتكون إما إلى كمية أو كيفية أو وضع.

ثم إن الأشياء لا تنسب إلى الكيفيات كيف اتفقت، بل إن نسبت إليها. فذلك بأن يجعل جوهر مُتَكَمِّمٍ مقدر الجوهر آخر و إنما يقدر ذلك الآخر إما بمقدار ذاته أو بمقدار صفة من صفاته. وقد دل الدليل على أنه ليس لشيء من صفات الجسم مقدار غير مقدار الجسم إلا للحركة. فإن كان الجسم المقدر غيره بمقدار ذاته فذلك بأن يكون حاويا له أو محويا فيه و إن كان يقدر غيره بمقدار حركته، فذلك هو التقدير بالزمان. فإذا النسبة إلى الكم إما أن تكون نسبة إلى الحاوي وإما أن تكون نسبة إلى الزمان، فإن كانت نسبة إلى الحاوي فإما أن تكون نسبة إلى الحاوي الذي لا ينتقل بانتقاله، وهو "الآين" أو إلى الذي ينتقل بانتقاله وهو الملك. وأما النسبة إلى الزمان فهي "المتى"، فثبت ان المقولات المتشعبة من النسبة إلى الكم هي الآين و الملك و المتى. وأما النسبة إلى الكيف، فاعلم أنه ليس كل كيفية تجعل الجوهر منسوباً إلى جوهر آخر بل كيفية تكون لنسبتها أثر من هذا في ذلك و من ذلك في هذا. و إذا كان كذلك فحال الذي يتكون فيه الكيفية هو مقول "أن يفعل" و حال الذي يتكون منه الكيفية هو مقولة "أن يفعل". فهذا ما تكلفه الشيخ في بيان هذا الحصر مع اعترافه بردائته وضعفه.

[النص 23] الرازي، شرح عيون الحكمة، الجزء الأول، ص. 96.3 - 98.5

[تصنيف آخر للمقولات، استناداً على كتاب دانيشما لابن سينا]

فأقول: الموجود إن لم يقبل العدم فهو الله سبحانه وتعالى. وهو الواجب لذاته. وأن قبل العدم فهو الممكن لذاته. وهو إما أن لا يكون في موضوع وهو الجوهر، أو في موضوع وهو العرض. [...]

96.6 وأما العرض فهو إما أن يقتضي قسمة أو نسبة، أو لا قسمة ولا نسبة. والأول هو الكم. وهو إما أن يكون بحيث تشترك أجزاؤه في حد واحد – وهو الكم المتصل – أو لا يكون كذلك – وهو الكم المنفصل – أما الكم المتصل، فهو إما أن يكون منقضياً غير مستقر – وهو الزمان – وإما أن يكون باقياً مستقراً – وهو إما أن يقبل القسمة في امتداد، وهو الجسم – وأما الكم المنفصل، فهو العدد. وأما العرض الذي يقتضي النسبة فلم يقل أحد من المتقدمين كلاماً معقولاً في حصره في أقسام معدودة. فالأولى عندي: أن نكتفي فيه بالاستقراء. فأحدها: نسبة الشيء إلى مكانه وهو الآين. وثانيها: نسبة الشيء على زمانه أو ظرف زمانه. وهو المتى. وثالثها: الإضافة كالأبوة والبنوة. ورابعها: ما به الشيء في الشيء. وهو أن يفعل. وخامسها: قبول الشيء للأثر وهو أن يفعل. وسادسها: كون الشيء محاطاً بشيء آخر بحيث ينتقل بانتقاله وهو الحد. وسابعها: الهيئة الحاصلة للجسم بسبب ما بين أجزائه من النسب، وبسبب ما بين تلك الأجزاء وبين الأمور الخارجة عنها من النسب – وهو الوضع -

وأما العرض الذي لا يقتضي القسمة ولا النسبة، فهو الكيف. وهو إما أن يكون من الأعراض المحسوسة بأحد الحواس الخمس – وهو إن كان راسخاً بطئ الزوال سمي بالانفعاليات، وإن كان ضعيفاً سريع الزوال، سمي بالانفعالات – وإما أن يكون من الأعراض المختصة بذرات الأنفس – فإن كان راسخاً سمي ملكة، وإن كان سريع الزوال سمي حالاً – وإما أن يكون استعداداً شديداً نحو القبول – وهو اللاقوة – أو نحو اللاقبول – وهو القوة – وإما أن يكون عرضاً بخلاف هذه الأقسام. وزعموا: أنه هو الكيفية المختصة بالكمية، إما بالكمية المتصلة: كالاستقامة أو الانحاء، أو بالكمية المنفصلة وهي كالزوجية والفردية.

فهذا حاصل ما قيل في المقولات العشر – وهي الجوهر والكم والكيف والمضاف والأين والتمى والوضع والحد وأن يفعل وأن ينفعل – وزعموا: أن هذه العشرة هي الأجناس العالية للممكنات.

[النص 24] الطوسي، شرح الإشارات، الجزء الأول، ص. 190.7 – 191.3
[حكم ابن سينا بعدم فائدة المقولات في علم المنطق قاسٍ جداً]

أقول: يعترض على سائر المنطقيين؛ فإن مقدمهم الذي هو المعلم الأول افتتح تعليمه بذكر المقولات العشر التي هي أجناس الأجناس، وأشار إلى معانيها وخواصها على الوجه المشهور الذي يليق بالمبتدئين في كتابه المسمى "قاضيغورياس" وجعلها شبه "مصادرة" لهذا العلم، لا جزءاً منه. وتبعه الجمهور في ذلك، بل زادوا في بياناتها عليه. ولا شك في أن النظر في ذلك ليس من المباحث المنطقية؛ إلا أن الحكم بأن النظر فيها يجري مجرى النظر في الأجناس المتوسطة والسافلة، من-وفي نسخة 'في'- كونه مهمًا أو غير مهم في هذا العلم، خروج عن الإنصاف؛ فإن المنطقي إنما يحتاج في استعمال قوانينه لاقتناص الحدود واكتساب المقدمات.

[النص 25] الطوسي، أساس الاقتباس، ص. 34. 5-12
[قد تكون المقولات مفيدة لعلم المنطق]

واضع منطق افتتاح ابن علم بايراد ذكر اجناس عاليه كرده است كه آنرا مقولات عشره خوانند. وهرچند رأي متأخران آنست كه بسبب آنك تعيين طبایع کلیات چه عالی و چه سافل و اشارت باعیان موجودات، چه جوهر و چه عرض، تعلق بصناعت منطق ندارد و تحقیق مسائل ابن نوع بر منطقی نیست، واشتغال باین مباحث در منطق محض تعسف و تکلف باشد. اما شبهت نیست كه صناعت تحديد و تعریف و اكتساب مقدمات قیاسات بی تصور مقولات كه اجناس عالیه اند، و تمییز هر مقوله از مقولها، دیگر ممتنع باشد.

[النص 26] الطوسي، أساس الاقتباس، ص. 36. 14-20
[موضوع عنه مقابل موجود فيه]

وبهري خواسته اندكه هرد و موضوع را بين رسك بيان كنند گفته اند موضوع، هر موصوفی بود صفتی را كه هم مقوم موصوف و هم خارج از ماهیت او نبود مقوم یعنی اكر مقوم موصوف بود از او خارج نبود، و اكر از ماهیت او خارج بود مقوم او نبود، مانند انسان یا حیوان ابيض را و جسم یا ماده سواد را نه چون ماده صورت را. وبعد از این کویند چیزها از چهار گونه خالی نباشد: یا هم موجود در موضوع وهم مقول بر موضوع باشد، و آن اعراض کلی بود.

[النص 27] الحلي، الجوهر النضيد، ص. 23. 3-8

[المنطق يتفق مع المعقولات الثانوية، ولكن يمكن للمقولات أن تبقى مفيدة لعلم المنطق]
أقول: لما فرغ من البحث من المقولات الخمس – العارضة لهذه المقولات العشرة – شرع في البحث عنها وإن لم يكن من علم المنطق؛ لأن موضوع المنطق هو المعقولات الثانوية –

العارضة للمعقولات الأولى – فكيف يبحث عن المعقولات الأولى على أنه جزء من علمه، فإنه يكون دورًا، بل قد يبحث عنها فيه للاستعانة به على تحصيل الأجناس والفصول، فيكون معينًا على استنباط المحدود والمستنتج – وإن لم يكن من هذا العلم.

[النص 28] الحلي، الجوهر النضيد، ص. 23. 9-13؛ 31. 11-16

[السؤال الصحيح هو في كون الجوهر والعرض أعلى الجنسين]

إذا عرفت هذا فنقول: الأجناس العالية التي يندرج تحتها جميع الأجناس عشرة – وهي المقولات المذكورة في هذا الفصل.

أحدها: الجوهر، وقد اختلف في أنه جنس أم لا؟ فأكثر الأوائل على أن الجوهر جنس عال لاشارك أفراده فيه. وامتناع تحققها دون وتساويها فيه، وهذه خواصّ الجنس. أمّا المتأخرون فإنهم منعوا من جنسيته لوجوه.

[...]

[31.11] أقول: هذه المقولات العشرة هي الأجناس العالية ولا جنس سواها، والوقوف على ذلك من أعسر الأمور.

وواحدة من هذه العشرة جوهر والتسعة الباقية أعراض، وصدق العرض عليها صدق العارض على معروضه، لا صدق الجنس على أنواعه، لأن معنى العرض هو العروض للشيء وهو نسبة العارض إلى المعروض، فهو متأخر والجزء متقدم، ولأن كثيرًا من المقولات نعلم حقائقها ونشك في عرضيتها فلا يكون العرض جنسًا.